الأنباء
الخميس 27 ديسمبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

صالح عاشور

محمد هايف

سعدون حماد

د.جنان بوشهري

دعوا خلال مناقشة الخطاب الأميري إلى الالتزام بمضامينه والحفاظ على الهوية الإسلامية

مطالب بإسقاط فوائد القروض وحل مشكلة البدون

الوزراء محمد الجبري وفهد الشلعة ومريم العقيل ود.نايف الحجرف

مبارك الحجرف وعبدالله فهاد وشعيب المويزري

مرزوق الغانم على منصة الرئاسة

البابطين: المواطن يدفع ضريبة تخاذل وتقصير الحكومة في القيام بواجباتها

الطبطبائي: بشرحنا لرئيس الوزراء ضياع المليارات في النفط وكان متجاوباً وشكّل لجنة تحقيق

السويط: الكويت كبيرة بتجربتها الديموقراطية وتمتلك إرثاً دستورياً منذ مبايعة أسرة الصباح

خالد العتيبي: الكويت تراجعت في كثير من المؤشرات بسبب النهج الحكومي

تحت المسؤولية والمحاسبة.
المكاتب الصحية بها هدر وسوء تنفيذ وبعض الاختلاسات وحصل في مكتب بريطانيا، ويجب معالجتها بل راحوا على المواطنين، والبعض يطالب باسقاط القروض، فالبنوك يعطون قرضين فلماذا لا تُحاسب البنوك؟!
زيادة الرواتب يجب ان تكون تحت دراسة موضوعية والمنح والمصروفات 4 مليارات و600 منها مليارات و600 يدعمون التأمينات لتغذية المتقاعدين، وانا مع زيادة رواتب المتقاعدين، المواطن اولى بخيراته، هل يعقل كل 3 سنوات تزيد رواتبهم؟ 30 دينارا في السنة.
قانون التقاعد سيئ ومشوه لا يحقق العدالة والمساواة ويميز فئة دون اخرى.
هناك هدر وسوء ادارة حكومية، وكذلك الدين العام وهو 25 مليارا ولدينا ديون محتجزة 20 مليارا و10 مليارات لاحتياطي العام في البنك المركزي وهو متذبذب وينبغي تعزيزه، وباقي الجهات يجب ان تعزز المركز المالي للدولة.
وضع الميزانية اكثر من ممتاز، الديموقراطية الكويتيون تعودوا عليها، وبند الضيافة لولا الله وثم مجلس الامة لما انكشف هذا الامر.
لا لتهميش مجلس الامة وعلينا السعي والحرص والتوفيق من رب العالمين.
طالبنا وزير الداخلية بالتحقيق في المدرعات والمفترض الصرف عليها 10 ملايين والكاميرات 70 الف دينار والمفترض تغطية كل الحدود يجب ان تتم معالجة السلبيات.
واقول للوزراء الضباط ابناء الكويت لكن مسألة الندب لدى النواب غير مرغوب فيها ونعارضها، بالاضافة الى قبول الضباط في جهات الدولة بهذا الشكل قانون تعارض المصالح يمنع المحسوبيات والواسطات.
يجب محاربة الفساد بداية من النفوس، وغرفة التجارة تأخذ رسوما من المواطنين دون غطاء قانوني ولا توجد رقابة عليها، ويجب ان تغطى غرفة التجارة بقانون، ومن يراقبها! فما دورها تتدخل في مجلس الوزراء وهي ليست جهة حكومية؟ وقدمت قانونا لالغاء ممثل غرفة التجارة من التأمينات الاجتماعية وهذا به تضارب مصالح ولا يوجد قانون بهذا الشأن.
● وزير المالية: الأرباح المحتجزة صدرت بناء على قوانين من المجلس واتخذنا اجراءات باسترداد 4 مليارات من النفط، اما بقية الارباح المحتجزة فهي صادرة بقوانين ولم نستطع استردادها واستردادنا من الموانئ وحصلنا اول دفعة من القطاع النفطي الذي طلب تقسيطها على 4 سنوات وتسلمنا الدفعة الاولى.
● عبدالوهاب البابطين: كثير من الوزراء والنواب غير متواجدين، وهذا حال البلد من الوضع العام، واذا تكلمنا بالطريقة الكويتية ومن دون حدود او سقف او اي اعتبارات الا لمصلحة الكويت، حياة المواطن الكويتي يولد في مستشفى خاص لأن الخدمات بها افضل من الخدمات الحكومية، والمدارس الخاصة افضل من الحكومية، ويتخرج المواطن وينتظر دوره في الوظيفة، واعظم مشكلة الآن هي التوظيف، وبعد ذلك يريد بيتا لكي يتزوج فيمكث 10 سنوات للحصول على بيت، ويرد مرة اخرى للمستشفيات الخاصة، فالمواطن الكويتي يدفع ضريبة غير مباشرة بسبب سوء الخدمات التي تقدمها الحكومة، فعندما كان الحديث عن ضريبة القيمة المضافة او زيادة البنزين فهذه لم تأت من فراغ بل ان المواطن يدفع ضريبة تخاذل الحكومة في القيام بواجباتها، وخطط 2035 وهم لأنه لا توجد رغبة ثم تتحول الرغبة الى خطة ثم الى تنفيذ ثم الى الرقابة، فما المشكلة في وجود مجلس الامة كما تريد ان توهم السلطة الناس بذلك، لا المشكلة في الحكومة لا المشكلة باختصار بالنظام العام الذي نمشي فيه
وهو نظام خاطئ لا يجعل النائب يشرع أو الوزير ان ينفذ.
المجلس عندما صوت على التقاعد المبكر الاول، اين هو هذا القانون بعد ما ردته الحكومة؟!
عندما يريد النائب ان يشرع يجد قوة معارضة للتشريع وهذه فوضى ولعب وعدم احترام للمؤسسة التشريعية ويتم التعامل مع القوانين بهذه الطريقة السيئة.
من حق النائب الاستجواب وليس من حق أحد الوقوف على المنصة في ظل بدعة الإحالة الى التشريعية، لا يوجد شيء اسمه إجهاض للاستجواب، الأعراف تكون في عدم وجود نص، شليتوا ايد النائب التشريعية والرقابية، تبون توصلون للناس ان النواب لا يستطيعون فعل شيء!!
هذا لعب وعدم إيمان بالمؤسسات الدستورية أنتم لا تؤمنون بالمؤسسات الدستورية بل تريدون تطبيق قانون الكيف والمزاج.
الناس تتكلم عن تعديد الدستور للمزيد من الحريات ونحن لدينا تراجع الحريات في الكويت، وعن سجون ترست بأصحاب قضايا الرأي سقف الحرية الموجود لدينا لا أحد يملكه غيرنا في دول المنطقة، وبالتالي هذا لعب.
تداخل السلطات، المحكمة الدستور تقول في 1997 ان اللائحة الداخلية قوتها من قوة الدستور، واليوم تقول انها غير دستورية، فمن يفهم أكثر من وضع الدستور واللائحة ام من يحكم اليوم، أم ان الظروف تجبرنا على تكييف النص بهذه الطريقة.
لدينا فوضى بكل ما تعني الكلمة من معنى واذا ما نشعر بها فنحن نغطي أعيننا عن أشياء خطيرة، الخلل فيمن لا يريد أن يفهم اننا في دولة ديموقراطية اساس قيامها الدستور، نحن أمام خلل غير عادي من خلال تطبيق حكم الكيف والمزاج على جميع السلطات، من الخطورة ان يتم المساس بالصوت الحر للمواطن وهناك تدخل في أعمال السلطة التنفيذية.
● عمر الطبطبائي: أحمد الربعي يقول ان الكل يشتكي فأين الخلل؟ قال ان هناك أزمة لكنها ليست في مجلس الوزراء لكن الأزمة في ترتيب البيت الكويتي.
المعارضة ما عندها رؤية إما لخلاف شخصي وإما معاملتي لا تمشي وين قوتكم عن القوانين وليست القوانين الذين تقصون بها على الشعب قد تدرجت في العمل الاجتماعي والسياسي، فكنت أرى بعض النواب يقولون كلاما في الندوات وهنا أسمع كلاما آخر.
المعارضة ليس لديها رؤية ما يصير نسمي أنفسنا معارضة وعندما قدمنا استجوابا على الأموال العامة انا والبابطين أعطيتم ظهوركم لنا لأن الوزير من قبيلتي او من طائفتي وبعد ذلك تتكلمون عن الملايين ونحن طلعنا مليارات، أنتم قدمتم طائفتك وقبيلتك على المال العام.
الوزراء كنوعيات والنعم فيكم لكن ليس لديكم رؤية و«الطعن يأتيكم من الوزير الذي يجلس بجواركم»، إسرافكم في الاستجواب طيح هيبة الاستجوابات، على الحفاظ على هذه السلطة، لابد من ترميم هذا البيت.
نتيجة حكم المحكمة الدستورية عندما يقولون تدخل سافر من النواب، لكننا نستند الى المادة 16، وإذا حدث أي شيء آخر يحولونه الى الدستورية، جاء وقت استقلال القضاء، شرحنا لرئيس الوزراء ضياع المليارات في القطاع النفطي وكان متجاوبا معنا وشكل لجنة تحقيق.
حتى الصوت الواحد نريد الأفضل للمواطن وقدمنا القوائم ولم نجد من يقف معنا.
التوظيف، هناك جاليات أرقامها خطر علينا أمنيا، وقطر أصبحت من العشر الأوائل في العالم بالنسبة للتعليم.
وإذا ما تقدرون اطلعوا والناس تقدر ولدينا الكفاءات وقوة الكويت بحرية الرأي والكلمة، وللأسف هناك يأس بالشعب الكويتي، ونعم في دور الانعقاد الثالث يستشعر النواب الحل وتبدأ الاستجوابات ليكونوا أبطالا من ورق.
عيسى الكندري: ترفع الجلسة للصلاة.
● أسامة الشاهين: أتكلم عن مكانة الشريعة الاسلامية في بناء الدولة، الاسلام دين ودولة وليس كما يزعم البعض بأن الاسلام منزو في زاوية أو مسجد بل ينظمّ شؤون حياتنا جميعا، وكلنا محاسبون قال تعالى: (وكلهم آتيه يوم القيامة فردا)، وانتهيت من إعداد قانون الصكوك الاسلامية، ونفتخر بان الكويت بدأت بمؤسسة الاقتصاد الاسلامية واصبح لدينا مؤسسات ومصارف اسلامية ومصارف ربوية تحولت الى مصارف اسلامية، فلنحصل جميعا على الاجر.

الزوايا العمياء

فوجدت ان هناك زوايا عمياء غير خاضعة لرقابة الجهات الرقابية، فمثلا تسأل عنها وزير التربية يقول هذه جهة مستقلة مثلا مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وهي مؤسسة رائعة ويجب أن نتناقش جميعا في الرقابة وهي جهة لا تخضع سوى لاشكال مخفضة للرقابة النيابية والحكومية.
ومثلا المشاريع التي يقوم بها الديوان الاميري وعندما نسأل عنها نفاجأ بأنها زاوية عمياء محظور على النائب ان يعرف تفاصيلها.
القضاء قال كلمته ولكن نناقش آثار هذه الاحكام، فالقاضي له استقلاله وسمعة الوزير والقاضي محصنة وكرامة كل انسان مصونة، فلا يجوز ان تكون هناك سلطة فوق السلطات.
ولا نطعن في القضاء ولا سلطان

المويزري لتعديل قانون المحكمة الدستورية

تقدم النائب شعيب المويزري باقتراح بقانون بتعديل المادة الثانية من قانون 1973/14 بشأن إنشاء المحكمة الدستورية، ونصت مواده على ما يلي: مادة أولى
يستبدل نص المادة الثانية من القانون 1973/14 بإنشاء المحكمة الدستورية لتصبح بعد التعديل كما يلي:
تؤلف المحكمة الدستورية من خمسة أعضاء، يختار مجلس القضاء الاعلى في اقتراح سري ثلاثة مستشارين وتقوم الحكومة ومجلس الامة باختيار عضو واحد لكل منها شريطة وجود خلفية قانونية لديه بالدراسة أو الخبرة الساسية.
ويتم اختيار عضو احتياط واحد من قبل مجلس القضاء الأعلى والعضو الآخر من خلال توافق الحكومة والمجلس.
يستمر المستشارون في مزاولة اعمالهم في محاكم الاستئناف والتمييز.
ويمتنع مرشحو الحكومة والمجلس مزاولة اي عمل حكومي طيلة فترة تعيينه.
مادة ثانية
على رئيس مجلس الوزراء ـ والوزراء كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.
ونصت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون بتعديل المادة الثانية من قانون 1973/14 بشأن إنشاء المحكمة الدستورية على ما يلي:
أوردت المذكرة التفسيرية للدستور في شرحها لنص المادة 173:
(وفقا لهذه المادة يُترك للقانون الخاص بتلك المحكمة الدستورية مجال اشراك مجلس الأمة بل والحكومة في تشكيلها الى جانب رجال القضاء العالي في الدولة).
إن ما جاء في المذكرة التفسيرية التي ناقشها وأقرها وصوت عليها بالموافقة نفس المجلس التأسيسي الذي ناقش وأقر الدستور ورفعها مجتمعين الى أمير الكويت لإقرارها والتصديق عليهما لها قوة إلزامية في التفسير لا يجوز تجاوزها أو الخروج عنها، وهذه المذكرة التفسيرية اخذت من واقع الدستور ذاته وأرفقت بمشروع الدستور وكان آخر عبارة فيها صريحة وقاطعة في قيمتها كتفسير رسمي ملزم.

صفاء الهاشم

حمدان العازمي وخالد الروضان

خالد الشطي

خالد العتيبي

حديث نيابي بين الفضالة وأبل والعازمي

فهد الشعلة

أسامة الشاهين

حديث نيابي حكومي خلال الجلسة

شعيب المويزري